العلوم الاقتصادية
العدد الرابع والسبعون/ المجلد التاسع عشر/ ايلول 2024

تحليل وقياس اداء السياسة المالية في العراق باستخدام نموذج(ARDL Bound Test للمدة (2003- 2021)

المدرس الدكتور مصعب عبد العالي ثامر حسين
الكلية التربوية المفتوحة / القرنة

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2024/2/17
تاريخ قبول البحث :2024/3/6
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2024/9/15

المستخلص :

يهدف البحث إلى تحليل وقياس اداء السياسية المالية المتمثلة بكل من(الموازنة العامة, الضرائب,الدين العام الداخلي) واثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003-2021), من خلال استخدام المنهج الوصفي في تحليل بيانات الدراسة كمقدمات نظرية, فضلاً عن المنهج القياسي من خلال نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع, إذ اظهرت نتائج البحث وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي, فعندما تنحرف نسبة مؤشرات السياسة المالية إلى(GDP) خلال المدى القصير فانه يتصحح خلال ((79% من هذا الانحراف في العام,أي بمدة تقارب العام من أجل الوصول إلى المستوى التوازني.

الكلمات الرئيسة :الناتج المحلي الإجمالي, السياسة المالية, مؤشرات السياسة المالية, منهجية ARDL

Analyzing and measuring the performance of financial policy in Iraq using a model (ARDL Bound Test)

.Dr. Musab Abdel-Aali Thamer Hussein

University of Basrah

Abstract :

The research aims to analyze and measure the performance of the financial policy represented by each of the general budget, taxes, internal public debt) and its impact on the gross domestic product in Iraq during the period (2003-2021), through the use of the descriptive approach in analyzing the data of the study theoretically, as well as the standard approach Through the distributed slowing autoregressive distribution model, as the research results showed that there is a co-integration relationship between the indicators of fiscal policy and GDP, when the ratio of fiscal policy indicators deviates from (GDP) during the short term, it is corrected within (79%) of this deviation in year, that is, a period of about a year in order to reach the equilibrium level.

المقدمة :

اتخذت السياسة الاقتصادية إتجاها جديداً بعد عام 2003على مستوى السياسة المالية, إذ شهدت تطورات مهمة من حيث الأسلوب والادوات, إلا إنَّ العراق سيبقى كأحد الدول النامية التي يحاول التوجه نحو الاستقرار الاقتصادي إلا انه مازال يحمل الصفات العامة لهذه الدول المتمثلة في الضعف الحاصل في مؤشراتها من حيث العجز المالي المستمر في الموازنات خلال مدة البحث وتفاقم مديونيتها,على الرغم من الإيرادات الكبيرة المتحققة من القطاع النفطي بعد عام 2003 والتغيرات التي حدثت من قبل القائمين عليها منها قانون وزارة المالية رقم 95 لسنة 2004 الذي حمل تغييراً كبيراً تجاه تطوير واقع السياسة المالية في العراق إلا إنَّ هذه السياسة ماتزال بحاجة إلى تنسيق وتكامل في ادواتها.

أهمية البحث:Research Importance))تكمن اهمية البحث في التعرف على واقع الاقتصاد العراقي ضمن أهم المتغيرات التي تؤثر على السياسة المالية المتمثلة بكل من(الموازنة العامة والضرائب, والدين العام الداخلي والخارجي).

مشكلة البحث :(Research Problem)ينطلق البحث من طرح الاشكالية التالية: ماهو واقع مؤشرات السياسة المالية في العراق واثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث؟.

هدف البحث(:Research Objective)يهدف البحث إلى اظهار دور ادوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي, وهل استطاعت تحقيق الاهداف المنشودة التي أوكلت إليها, كما يهدف البحث عن طريق الاستنتاجات والتوصيات إظهار المقترحات الكفيلة لإصلاح الظواهر السلبية لهذه السياسة.

فرضية البحث(:Research Hypothesis) ينطلق البحث من فرضية مفادها:

1. لمؤشرات السياسة المالية اثاراً ايجابية على (GDP) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
2. وجود تباين في اثر مؤشرات السياسة المالية في (GDP) خلال مدة البحث.

منهجية البحث: لتحقيق اهداف البحث فضلاً عن فرضياته فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل مؤشرات السياسة المالية, فضلاً عن التحليل القياسي من خلال بناء انموذج كمي لبيان اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المبحث الأول: السياسة المالية(المفاهيم والمؤشرات)

أولا: الاطار المفاهيمي للسياسة المالية

بدايةً يمكن تعريف السياسة المالية على إنها برامج عمل تعدها السلطة النقدية لإستخدام مواردها المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وضبطه وذلك من خلال الأدوات الأتية(الإنفاق الحكومي, الدين العام, الضرائب).[1] إذ تُعّد السياسة المالية ركناً اساسياً من اركان السياسة الاقتصادية وتزداد أهمية هذه السياسة في أي دولة بتوجيه السياسة المالية وفقاً لمقتضيات وأهداف السياسة الاقتصادية.

تستند السياسة المالية في العراق إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 وعلى ضوء هذا القانون يتحدد هدف السياسة المالية المتمثلة بوزارة المالية إلى وضع الأسس والاتجاهات للتخطيط المالي في تحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن نطاق السياسة العامة للدولة وخطط التنمية والاشراف على تنفيذها بناء على ما ورد في القانون الذي ينص على إدارة وتنظيم اموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها بما يحقق الإستخدام الأمثل للسيولة النقدية سواء كان ذلك للاستثمار أو أوجه الإستخدام المختلفة, وكذلك إدارة وتطوير النظام الضريبي, وادارة الخزانة العامة لتعزيز موارد تمويلها, وتطوير تشريعات الخدمة والتقاعد, وتقديم الاستشارات إلى دوائر الدولة والقطاع العام.

في الواقع تعتبر الموازنة العامة المرآة العاكسة التي من خلالها مشاهدة اتجاهات السياسة المالية وذلك من خلال التعرف على الكيفية التي تسير بها أدوات هذه السياسة والمتمثلة ببنود الميزانية والبرامج التي تسعى لتحقيقها, وعموما فإنَّ الموازنة العراقية هي موازنة بنود لذلك تعد الإجراءات وتفرعاتها الأدوات الأساسية للسياسة المالية في العراق,ولهذا لابد أن ننظر إلى الموازنات بجانبيها النفقات والإيرادات العامة وضمن هذه الأخيرة الإيرادات الضريبية لذلك سوف يقتصر البحث في مجال السياسة المالية على إظهار دور مكونات الميزانية العامة وثبات حصيلة الضرائب المختلفة ومساهمتها في تمويل نفقات الميزانية العامة تباعاً, فضلا عن إظهار الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي.

ثانياً- مؤشرات السياسة المالية

1- الموازنة العامة:[2]

تعرف الموازنة العامة على أنها وثيقة رسمية لتحقيق أهداف الدولة سواء كانت هذه الاهداف اقتصادية, اجتماعية, سياسية , ومن ثم فإن هذه الوثيقة لم تعد مجرد بيانات رقمية صماء وانما ارقاماً ناطقة لتحقيق الاهداف اعلاه.

كما تعرف على انها خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لاقرارها تحتوي على بيان تقديري لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقدر عادة بعام.

ومن ثم وبناء على ما تقدم فالموازنة العامة للدولة تعد برنامج سنوي يقدر الايرادات والنفقات خلال مدة مقبلة وعادة ما تكون عام لرسم سياسة الدولة المالية.

---

[1]) فاطمة ابراهيم خلف , السياسة المالية والفساد المالي والاداري دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980- 2008, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد (7), المجلد الرابع,2011,ص 223.

[21]) سليمان اللوزي, فيصل مراد," ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق", دار ميسرة, الأردن,1997, ص 14.

2- الضرائب

تعد الضرائب من أهم المؤشرات المالية التى تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها, إلا ان لها تأثيراً سلبياً على الانتاج, فحينما يتم زيادة الضرائب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى تكاليف الانتاج ومن ثم أسعار السلع, وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك في الامدين القصير والطويل, ومن ثم انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي.[3]

3- الدين العام الداخلي الحكومي

يمكن تعريف مؤشر الدين العام على أنه مبالغ نقدية تقوم الحكومه باقتراضها بموجب اتفاقية تستند شرعيتها إلى قاعدة قانونية صادرة عن السلطة التشريعية تتضمن الوفاء بالتسديد مع دفع قيم الفوائد عليه وفقاً لشروط الاتفاق.[4]

ايضاً يمكن تعريفه على أنه مجموع ماحصلت عليه الدولة من قروض داخلية أم خارجية وفوائدها تكون خلال مدة معلومة .[5]

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

1. الموازنة العامة(**Public budget**)

لاشك إن الجوهر الأساسي للسياسة المالية يتمثل في الايرادات العامة والنفقات, ومن ثم سوف نحاول التركيز على الموازنة العامة للاعوام .(2003-2021)فمن خلال بيانات الجدول(1) نلاحظ حجم القصور للإيرادات العامة في تمويل نفقات الموازنات الحكومية خلال مدة البحث والذي يبين حجم الانفاق العام الذي بلغ(20)ترليون دينار عراقي عام2003,ثم ارتفع الى (119,1) ترليون دينار عام 2013 ويعود هذا الارتفاع في النفقات العامة نتيجة ارتفاع النفقات بشقيها الجاري والاستثماري نتيجةً للارتفاع الذي حصل في الإيرادات النفطية بمقدار(90) ترليون دينار عن عام 2003 من جراء ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية[6], أي إن نسبة النمو السنوية في سنة 2003 عن سنة 2013 بلغت بنحو(495.5%) , إلا إنه بعد عام 2015 سجلت النفقات العامة تبايناً مابين الارتفاع والانخفاض ويعود هذا التباين في النفقات العامة نتيجةً التذبذب الذي حصل في النفقات بشقيها الجاري والاستثماري , من جراء الارتفاعات والانخفاضات التي حصلت في أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى ما دون(50) دولار للبرميل منذ حزيران2014, وبعدها عاودت التعافي بعد العام 2017 تجاوزت (70) دولار للبرميل النفطي.

اما بالنسبة لحجم الايرادات العامة إذ ارتفعت من(16) ترليون دينار عام2003 الى (109.08) ترليون دينار عام 2021, وعلى الرغم من حجم الزيادة الواضح للإيرادات العامة الا إنها بقيت قاصرة عن تمويل نفقاتها , وكان نتيجة هذا

---

[32])Masson, Paul, (2000), Fiscal Policy and Growth in the Context of European Integration, National Bank of Belgium, NBB working paper, Brussels, No.7, pp 9..

[43]) محمد حسن القاضي," الادارة المالية العامة", الاكاديميون للنشر والتوزيع , الأردن, 2014, ص 119.

[54]) احمد عبدالموجود عبداللطيف," تقلبات سعر صرف الدولار واثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو ,أوبك", دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2016, ص4.

[6]) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , بغداد , سنوات مختلفة , صفحات متفرقة.

التفاوت بين حجم النفقات العامة والايرادات العامة أن سجلت الموازنة العامة عجزاً واضحاً في معظم سنوات البحث الذي سوف نبين اثره قياسيا على حجم الناتج المحلي الاجمالي, فضلاً عن ذلك نُلاحظ أيضاً أنّ نسبة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة لاتزال محدودة مقارنةً بحجم النفقات التشغيلية التي تلتهم أكثر من($\frac{3}{4}$) من حجم النفقات العامة في موازنة الدولة, وهذا يدل على إهمال الدولة للبنى التحتية التي إستهلكت خلال الحروب والعصابات الاجرامية(داعش)التي تعرضت لها الدولة وضعف الخدمات العامة,ومن ثم فإنَّ سعة الفجوة بين جانبي الإنفاق لصالح الانفاق الجاري لا يمكن أنّ تلوح بإمكانية تحقيق تنمية اقتصادية .

جدول-1- تطور اجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (2003- 2021) (ترليون دينار)

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية (1)	اجمالي النفقات الحكومية (2)	النفقات الجارية (3)	النفقات الاستثمارية (4)	نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات% (5)	نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات% (6)	العجز/ الفائض (6)
2003	16	20	18	2	90.0	10.0	-4
2004	33	32.1	27.3	4.8	85.0	15.0	0.9
2005	40.4	26.3	20.8	5.5	79.1	20.9	14.1
2006	49.1	38	31.2	6.8	82.1	17.9	11.1
2007	55	39.1	29.7	9.4	76.0	24.0	15.9
2008	80.6	59.4	42.2	17.2	71.0	29.0	21.2
2009	55.2	52.6	41	11.6	77.9	22.1	2.6
2010	70.2	70.1	54.6	15.5	77.9	22.1	0.1
2011	104	78.7	60.9	17.8	77.4	22.6	25.3
2012	119.8	105.1	75.8	29.3	72.1	27.9	14.7
2013	113.8	119.1	78.7	40.4	66.1	33.9	-5.3
2014	105.6	113.5	78	35.5	68.7	31.3	-7.9
2015	66.5	70.4	51.8	18.6	73.6	26.4	-3.9
2016	54.3	67.1	51.2	15.9	76.3	23.7	-12.8
2017	77.4	77.3	59.1	18.2	76.5	23.5	0.1
2018	106.5	80.85	67.05	13.8	82.9	17.1	25.65
2019	107.5	111.7	87.3	24.4	78.2	21.8	-4.2
2020	63.1	76	72.8	3.2	95.8	4.2	-12.9
2021	109.08	102.8	89.5	13.3	87.1	12.9	6.28

المصدر :البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , بغداد , سنوات مختلفة , صفحات متفرقة.

2.الضرائب(Taxes:)

يعبر النظام الضريبي عن المحتوى الإقتصادي والإجتماعي للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة, فهو يقوم على أساس الجمع بين نوعي الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة لما تلعبه من دور كبير في أغلب دول العالم خصوصاً بلدان العالم المتقدم بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي, كونها أحد مصادر تمويل الموازنة العامة, فضلاً عن دورها في اعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فمن خلال بيانات الجدول(2) نلاحظ ضمن الضرائب المباشرة سيطرة ضريبة الدخل على مكانة مهمة إذ سجلت ارتفاعاً واضحا خلال مدة البحث لشمول موظفي الدولة بضريبة الدخل منذ عام 2004. كما نلاحظ ايضا ان قيم ضريبة العقار قد شهدت تقلبات مختلفة وهذا يعود نتيجة عدم استقرارية اوضاع البلد الاقتصادية والامنية التي تنعكس على دخل الفرد العراقي.

أما بالنسبة لحصيلة الضرائب غير المباشرة فنلاحظ سيطرة الضرائب الكمركية عليها التي يتم فرضها على الاستيرادات لانخفاض الانتاج وعدم قدرته على مواكبة الزيادة في الطلب الاستهلاكي, وهذا الاعتماد على الضرائب الكمركية هو نتيجة سهولة استحصالها مقارنةً بالضرائب الاخرى, على الرغم من وجود قرار(38) في عام 2003 والذي ينص على الغاء الضرائب الكمركية وجعلها (5%) فقط .[7]

اما خلال مدة البحث فقد بلغ المتوسط العام للإيراد الضريبي الإجمالي (1823851.421) مليار دينار يتوزع بين نوعي الضرائب المباشرة بمقدار (545799.7368) مليار دينار والضرائب غير المباشرة بمقدار(1278051.684) مليار دينار, ومن ثم فأن هذا الواقع يشير إلى سيادة الضرائب غير المباشرة في الهيكل الضريبي في العراق وهي إحدى الخصائص المميزة للنظم الضريبية في غالبية البلدان النامية.

جدول-2- الضرائب المباشرة وغير المباشرة والايرادات الضريبية للمدة(2003-2015) (مليار دينار)

السنوات	ضريبة الدخل	ضريبة العقار والعرصات	اجمالي الضرائب المباشرة	الضرائب الكمركية	ضريبة الانتاج	اجمالي الضرائب غير المباشرة	اجمالي الايراد الضريبي	الناتج المحلي الاجمالي	العبء الضريبي
2003	33854	3624	37478	55321	33	55354	92832	295874324	0.03
2004	37835	4537	42372	82020	45	82065	124437	479593211	0.03
2005	133808	9847	143655	118176	74	118250	261905	735334416	0.04
2006	256495	10589	267084	219032	1071	220103	487187	955883314	0.05
2007	387638	11292	398930	229076	1874	230950	629880	1115043331	0.06
2008	405939	21196	427135	376539	2273	378812	805947	1570260616	0.05
2009	395991	34820	430811	590688	2881	593569	1024380	1306421870	0.08
2010	421779	50336	472115	565718	1078	566796	1038911	1585215115	0.07
2011	580232	52334	632566	436814	801	437615	1070181	2113099506	0.05
2012	788385	59859	848244	517865	1099	518964	1367208	2542254907	0.05
2013	981007	63244	1044251	884708	2538	887246	1931497	2735875292	0.07
2014	387422	26595	414017	1330685	1263	1331948	1745965	2589006331	0.07

[7]) جريدة الوقائع ,القوانين والتشريعات العراقية , مجموعة قوانين الضرائب, الملكية القانونية , بغداد , 2010.

0.10	1917157918	1879233	1307189	682	1306507	572044	24988	547056	2015
0.20	1863973000	3729410	3021501	2958	3018543	707909	16497	691412	2016
0.23	2209056438	5045347	4367924	3142	4364782	677423	13452	663971	2017
0.19	2453254000	4730486	3743415	3198	3740217	987071	22338	964733	2018
0.11	2761578678	3008301	2257985	3247	2254738	750316	23131	727185	2019
0.13	2156615165	2852950	2038755	3283	2035472	814195	87010	727185	2020
0.09	3011258188	2827120	2124541	3176	2121365	702579	36034	666545	2021
0.089	1810355559	1823851.421	1278051.684	1827.158	1276224.526	545799.7368	30090.68	515709.05	متوسط المدة

المصدر: وزارة المالية, الهيئة العامة للضرائب.

ولا يختلف كثيراً تدني نسبة إجمالي ايراد الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 عن عام 2003, إذ إنها لم تسجل نسبة أكبر من(0.23%) في عام 2017, وهذا بسبب فرض ضرائب جديدة والتي منها ضريبة الدخل على شركات النفط وضريبة الهاتف النقال[8]. ومن ثم يعكس هذا المستوى المنخفض من الاقتطاع الضريبي عدم كفاءة الاجهزة الضريبية سواء من ناحية المشرع الضريبي أو من ناحية الادارة.

3- الدين العام الداخلي والخارجي((Internal and external public debt

يمثل الدين العام بفرعيه الداخلي والخارجي عبء نقدي على الإقتصاد الوطني في الأمد القريب والبعيد ويتحدد الدين العام الممكن الحصول عليه بمتغيرات اقتصادية ونقدية وماليه, فقاعدة الموارد وسعر الفائدة والعجز المخطط للموازنة العامة تلعب دوراً اساسياً في تحديد الحجم الأقصى للدين العام الممكن الحصول عليه من الاقتصاد الوطني.[9]

شكل- 1 - الدين العام الداخلي للمدة 2003-2021 (مليار دينار)

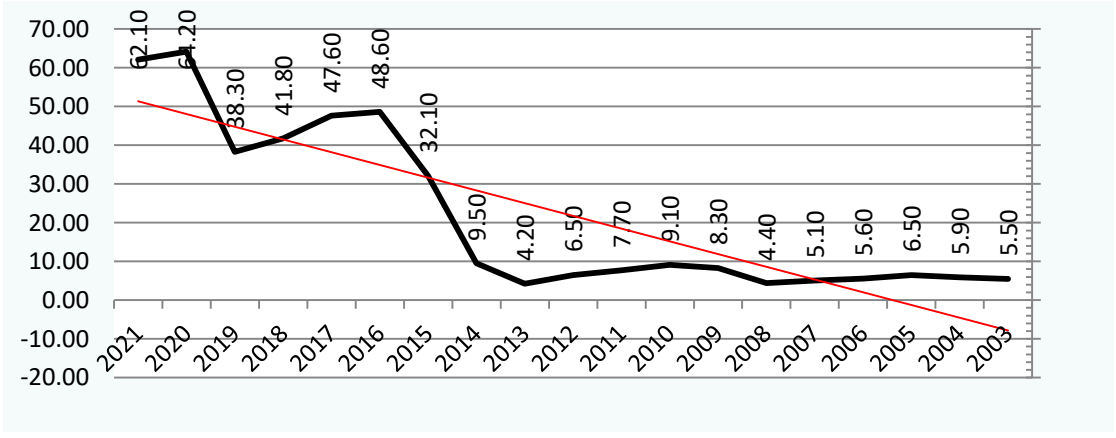

المصدر :البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرة السنوية, سنوات متفرقة

[8]) جازم صكبان حسن, مناهل مصطفى عبدالحميد," دراسة تحليلية لواقع النظام بالضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة 2004-2020" مجلة كلية دجلة الجامعة, المجلد(6), العدد(1), 2023, ص 205.

[9]) باسم خميس عبيد , " تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2016), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (9), العدد(19), 2017, ص 157

يتضح من الشكل(1) إن حجم الدين العام الداخلي كان بمقدار((5.50مليار دينار عام 2003 موزعة من خلال رصيد نقدي لدى البنك المركزي (السحب على المكشوف) بمقدار(5121) مليار دينار, وحوالات الخزينة والتي هي عبارة عن حوالات من الخزينة تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض من البنك المركزي والبنك التجاري او الجهات الخاصة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة فكانت تقدر بحوالي(3664) مليار دينار مناصفة بين مصرفي الرافدين والرشيد, الا إنه في عام 2021 أظهرت المؤشرات المالية العامة إرتفاعاً في رصيد الدين الداخلي الذي بلغ (62.01) مليار دينار بنسبة نمو بلغت (6100%) فيما شكل ما نسبته (20.6%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية[10], ومن ثم يمكن القول إن الوضع المالي للحكومة العراقية كان متدهوراً لما ترتب بذمتها من ديون داخلية فضلاً عن الديون الخارجية , إذ أظهرت المديونية في العراق بعد توالي مجموعة من الأزمات الاقتصادية إلى اختلال هيكله الاقتصادي, ابتداء من الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى استنزاف معظم الاحتياطيات النقدية, بعدها جاءت مدة التسعينات وما رافقها من حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية وتجميد الأرصدة النقدية ألامر الذي أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية.

أجمعت العديد من المصادر الاقتصادية على أن ديون العراق الخارجية ابتدأت بالتصاعد منذ عقد الثمانينات حيث بلغت(7.2) مليار دولار امريكي عام 1983, وسرعان ما أخذ هذ الرقم بالارتفاع حتى بلغ(12.8) مليار دولار عام1986. أيضا هناك تقديرات أمريكية اصدرت من مركز الدراسات الاستراتيجية في العاصمة الامريكية واشنطن عام 2003 بأن حجم الديون المترتبة على العراق غير معروف وقد توقع أن تكون ما بين (120-60)مليار دولار. فيما كانت هناك تقديرات أعدت من قبل شركة أكزوتكس البريطانية بأن حجم الديون الخارجية تراوحت ما بين (129 – 103) مليار دولار وتشمل أصل الديون فضلاً عن الفوائد المترتبة عليها, فيما علق نادي باريس للدول الدائنة في بيان صدر عنه عام 2004 بأن العراق مدين للدول الأعضاء في النادي بمبلغ (18.2) مليار دولار عدا خدمات الديون المترتبة عليها .[11]

أما تقديرات صندوق النقد الدولي فقد قدرت مجموع ديون العراق بمبلغ (125)مليار دولار, ووفقاً لدراسة أعدت من وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق مهدي الحافظ والموسومة (إستراتيجية التنمية الوطنية(2005-2007 بأن هذا المبلغ موزع على ثلاث جهات دائنة فهناك ما يقارب(33) مليار دولار تعود الى دول الأعضاء باريس, بينما اكثر من(60) مليار دولار تعود لبعض الدول العربية الكويت و السعودية وما تبقى يمثل الديون الخاصة لشركات ومؤسسات أجنبية غير حكومية.[12]

أن هذه الارقام في المديونية تجعل من وضع الاقتصاد العراقي أكثر سوءاً وتشأؤماً للأنه لايمكن لأي اقتصاد أن يتقدم بخطى واسعه باتجاه الاصلاح والتنمية الاقتصادية وهو مثقل بهكذا مديونية كبيرة تجاه الدول الأخرى و وان استقطاع هذه المبالغ يعني استقطاع من الدخل القومي ومن دخل الفرد الذي يعاني اصلاً من انخفاض في قيمته الحقيقية.

---

[10] (البنك المـركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرة السنوية, سنوات متفرقة

[11]) أديب قاسم شندي , واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد(1) , العدد(1), 2009, ص32

[12]) ناجي رديس عبد السعيدي, الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 2003 – 2014, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية, العدد(21) 2017, ص1072

المبحث الثاني: قياس الاثر بين ادوات السياسة المالية و الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2021)

أولاً: توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس

سيتم الاعتماد على الادوات التي أفرزها الجانب التحليلي من الدراسة ، وسيتم استعمال البرنامج القياسيEViews 9)) لتحليل أثر هذه الادوات على الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتضمن هذا التحليل قيمة الناتج المحلي الاجمالي(GDP) متغيراً تابعاً (مليار دينار)، أما المتغيرات المستقلة فهي كالآتي:

BDF_t: عجز او فائض الموازنة(مليار دينار)

tr_t: اجمالي الضرائب(مليار دينار)

IPD_t: الدين العام الداخلي(مليار دينار).

U: يمثل حد الخطأ العشوائي وهو عبارة عن جميع المتغيرات الأخرى والتي يعتقد أن لها تأثير في الناتج المحلي الاجمالي لكن لم يتضمنها النموذج:

تم توصيف الدالة كالآتي:

$$GDP_t = f(BDF_t, tr_t, IPD_t) + u_t$$

حيث ان t تعبر عن التسلسل الزمني لسنوات الدراسة.

ثانياً: اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة):

من اجل التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي والفرق الأول نستخدم اختبارPP))، واختبار(ADF) وذلك لاختبار الفرضيات التالية :([13]))

فرضية العدم: بوجود جذر الوحدة(عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

فرضية البديلة: بعدم وجود جذر الوحدة(استقرار السلسلة الزمنية) .

من خلال نتائج الجدول ادناه نلاحظ عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى الاصلي للبيانات, ومن ثم يمكن القول ان السلاسل الزمنية غير ساكنه من الدرجة{I(0)} أي تحتوي على جذر الوحدة هذا يعني قبول الفرضية الصفرية(0H) ورفض الفرضية البديلة(1H).

وبما انهُ تم ثبوت جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة فقد تم أخذ الفروق الاولى لها كما موضح من خلال الجدول (3) ومن ثم اصبحت ساكنه ومستقره عند فرقها الأول, ومن ثم يمكن القول ان منتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى{I(1)}, اي قبول الفرضية البديلة (1H), ورفض الفرضية الصفرية(0H).

([13])احمد سلامي، محمد شيخي "الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)"،الجزائر، مجلة الباحث، العدد (13), 2013, ص124.

جدول - 3 - : نتائج اختبارجذر الوحدة لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

المتغير	المستوىAt level			الفروق الأولى At first difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاة عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولااتجاةعام none	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاة عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولااتجاة عام none
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP	0.2274	0.4313	0.9522	0.0007***	0.0027***	0.0001***
TRT	0.3682	0.9730	0.6318	0.0296**	0.0003***	0.0022***
BDFT	0.0614*	0.1442	0.1253	0.0000***	0.0000***	0.0000***
IPDT	0.9731	0.7584	0.9615	0.0271**	0.0422**	0.0036***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

المتغير	المستوىAt level			الفروق الأولى At first difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاة عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولااتجاة عام none	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاة عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولااتجاة عام none
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP	0.2514	0.4313	0.9436	0.0008***	0.0031***	0.0001***
TRT	0.3754	0.9377	0.6523	0.0283**	0.0727*	0.0021***
BDFT	0.0565*	0.1347	0.1082	0.0022***	0.0088***	0.0001***
IPDT	0.9507	0.6868	0.9158	0.0247**	0.0625*	0.0034***

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

ثالثاً: اختبار مدة الإبطاء المثلى من خلال أنموذجVAR):)

ان النموذج الذي تم اختياره من خلال نتائج المعايير (FPE , LR ,AIC , SC , H-Q) ، التي استعملت لتحديد فترة الإبطاء المثلى هو(2,2,2,1) وان مدة الإبطاء لمدة واحدة، هي التي تمتلك أقل قيمة لمعايير مدة الإبطاء المستخدمة .

جدول -4 - معايير قياس مدة الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP						
Exogenous variables: C						
Date: 07/24/23 Time: 16:38						
Sample: 2003 2021						
Included observations: 15						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-280.901	NA	1.23E+15	37.58684	37.63404	37.58634
1	-266.579	24.82613*	2.09e+14*	35.81047*	35.90488*	35.80947*
2	-266.375	0.32582	2.34E+14	35.91665	36.05826	35.91514
3	-266.298	0.11277	2.66E+14	36.03973	36.22855	36.03772
4	-266.286	0.015781	3.08E+14	36.17149	36.40751	36.16898
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

رابعاً: اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات في انموذج(**ARDL**)

لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين أهم متغيرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي كمتغير تابع لابد من استخدام اختبار الحدود(Bounds Test) من خلال قيمة (F) فإذا كانت قيمة(F) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل, في حين إذا كانت (F) المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة, أما اذا كانت واقعة بين الحدين فانها تكون منطقة الشك ومن ثم اجراء تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.([14])

[14]) سعد عبدالكريم حماد, وايمان خميس," قياس وتحليل اثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة2004,2019, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد(1), العدد(2), 2021.

جدول - 5- نتائج اختبارات الحدود بين اهم متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في العراق

ARDL Bounds Test				
Date: 07/24/23 Time: 16:41				
Sample: 2005 2021				
Included observations: 17				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	14.13212	3		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.72	3.77		
5%	3.23	4.35		
2.50%	3.69	4.89		
1%	4.29	5.61		

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين اهم متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في العراق وجود تكامل مشترك, كون قيمة احصائية(F) المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة, هذا يعني وجود تكامل مشترك بين ادوات السياسة المالية وبين الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

خامساً: تقدير وتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

من خلال بيانات الجدول(6) الذي يبين نتائج تقدير الانموذج القياسي(ARDL (2, 2, 2, 1 خلال مدة البحث من خلال معرفة اثر ادوات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي في الأجل القصير,إذ نلاحظ وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي وهذا ماتؤكده معلمة تصحيح الخطأ البالغة-(0.790543 التي تعبر عن سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل, والتي يفترض ان تكون سالبة لكي تبين مدى التقارب للنموذج الحركي على المدى القصير. ايضا نلاحظ انه لم تثبت معنوية جميع متغيرات الدراسة على حجم (GDP) في الأجل القصير.

جدول– 6-

نتائج تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية و (GDP) في العراق خلال مدة البحث

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)				
Date: 07/24/23 Time: 16:39				
Sample: 2003 2021				
Included observations: 17				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.24225	0.09264	2.6148	0.040
$D(IPD_t)$	-990673	430743	-2.3	0.043
$D(IPD_t(-1))$	767557	386911	1.9838	0.095
$D(TR_t)$	-112702	867626	-0.13	0.901
D(TRT(-1))	423805	1593251	0.266	0.910
$D(BDF_t)$	-648657	130742	-4.961	0.003
CointEq(-1)	-0.790543	0.33583	-2.354	0.030
Cointeq = GDP - (-132494.4781*IPDt + 1343765.7038*TRt				
-853191.3643*BDFt + 76183594.7087)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPDt	-132494	1573893	-0.08418	0.9356
TRt	1343765	614709.9	2.18602	0.0436
BDFt	-853191	661916.3	-1.28897	0.2449
C	76183595	10245760	7.435621	0.0003

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

اما في الاجل الطويل فنلاحظ الآتي:

.1من خلال نتائج الجدول(6) نلاحظ ان هناك تأثير معنوي سالب لكل من عجز الموازنة العراقية على الناتج المحلي الإجمالي, وهذه النتيجة بسبب العلاقة العكسية بين المتغيرين,إذ يمكن ان يعزى ذلك ان وجود حالة العجز في الموازنة هو نتيجة زيادة حجم نفقاتها لتغطية تبويباتها المالية ,إذ تضطر من اجل مواجهة العجز إلى الاقتراض ومن ثم تقوم الحكومة بضخ اموال أكثر مما تأخذها وهذا مالمسناه في الموازنات العراقية الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم الناتج المحلي الاجمالي .

2. من خلال نتائج الاستجابة الطويلة الاجل نلاحظ وجود علاقة معنوية وتأثير ايجابي بين الضرائب والناتج المحلي الاجمالي ويمكن ارجاع ذلك إلى ان الضرائب تساعد في تمويل الاستثمارات العامة في البنية التحتية من طرق وجسور وغيرها, ومن ثم يمكن ان تخلق هذه المشاريع فرص عمل تحفز النشاط الاقتصادي وتجذب الاستثمارات, لكن والمؤسف هذا لم نلاحظه في الاقتصاد العراقي وحجم الايرادات المالية التي يمتلكها والتي تهدر من هنا وهناك.

.3كما تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل الى وجود تأثير سلبي معنوي بين الدين الداخلي العام والناتج المحلي الاجمالي, هذا يعني انه عند زيادة الدين العام بمقدار (1) مليار فانه يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(990673) مليون دينار, وهذه العلاقة العكسية نتيجة ارهاق كاهل الاقتصاد العراقي بحجم المديونية في الأجل الطويل.

سادساً: الاختبارات التشخيصية للبواقي

1.اختبار التوزيع الطبيعي: من اجل معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكلية في الانموذج عبر الزمن, فضلاً عن بيان مدى اتساق المعلمات في الأجلين القصير والطويل تم الاستناد على اختبار التوزيع الطبيعي(,Jarque-Beraإذ نلاحظ من خلاله ان قيمة هذا الاختبار بلغت نحو(0.123873) وقيمة Prob بلغت نحو(0.939943) وهي أكبر من(5%) ومن ثم فإننا نرفض الفرضية البديلة(1H), ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً.

شكل- 2- اختبار التوزيع الطبيعي((Jarque-Bera

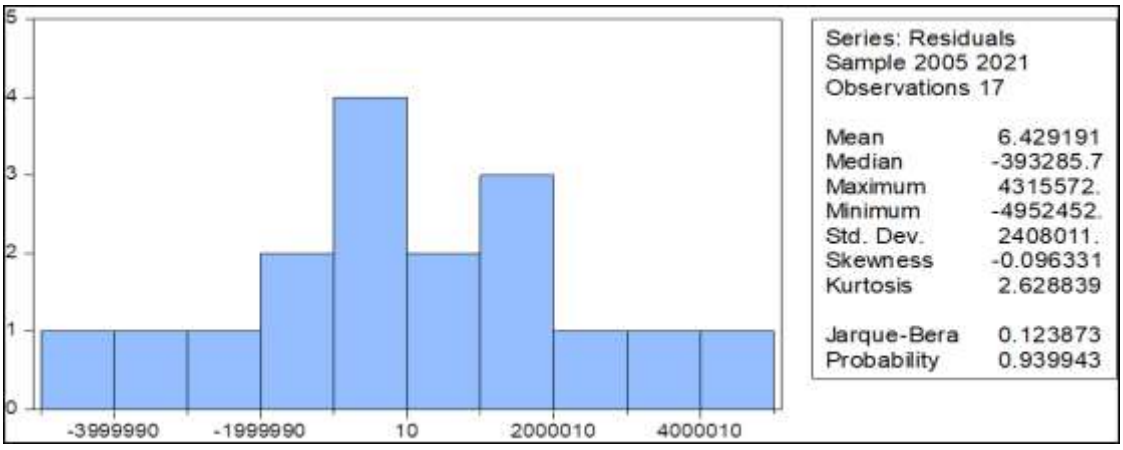

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

2.اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج:

إذ تم الاستناد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي(***CUSUM***) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(***Cusum Of Square***) اذ نلاحظ ان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية(5%).

شكل - 3 - اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

(***CUSUM, Cusum Of Square***)

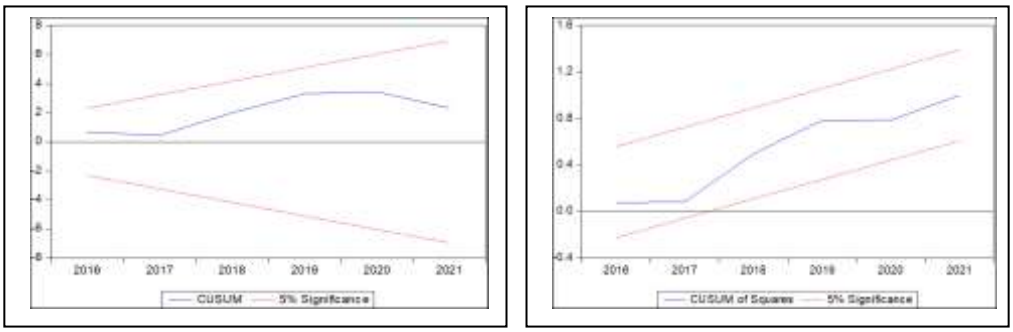

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات السياسة المالية و(GDP) في الأجل الطويل, حيث تعد الضرائب من أهم متغيرات السياسة المالية تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي.
2. ضعف حجم اجمالي الايرادات الضريبية وانخفاض نسبة مساهمتها في (GDP)وهذا مايؤكد مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على العؤائد النفطية في تمويل موازنة الدولة العراقية.
3. ارتفاع مستويات الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي, إذ تشكل هذه النسبة مؤشراً على تعرض الاقتصاد العراقي للأزمات المالية وعدم الادارة الصحيحة لحجم الايرادات المتأتية من العوائد النفطية التي كانت أسعار النفط الخام مرتفعة لسنوات عديدة لم يتم استثمارها. 4. ان معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.790543), تبين ان حوالي(79%) من الاخطاء في الأجل القصير تصحح عبر الزمن بمدة تقارب السنة من أجل الوصول إلى المستوى التوازني.
5. اظهرت نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الأجل وجود علاقة غير معنوية وسلبية بين مؤشرات (عجز/ او فائض الموازنة, الضرائب, الدين العام الداخلي) مع الناتج المحلي الاجمالي, اما نتائج الأجل الطويل ايضا كانت العلاقة مع GDP سلبية باستثناء مؤشر الضرائب فكانت العلاقة طردية.
6. يظهر من اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الخاص باستقرارية النموذج, أي ان النموذج المدروس مستقر عند مستوى معنوية (5%).

التوصيات

.1العمل على وضع سياسة عقلانية للدين العام من خلال وضع معايير واضحة تتوافق مع وضع الدولة الاقتصادي وضمن امكانياتها المالية.

2.ضرورة الاستعانة بالقوانين الضريبية الدولية لغرض اعاده تشريع القوانين الضريبية وتوحيدها, مثلاً ضرورة تشريع قانون على السلع الضارة, او الضرائب البيئية كضريبة الكاربون والنفايات وكذلك ضريبة القيمة المضافة لغرض تنظيم قانون موحد بهذا الخصوص يشمل كافة انواع الضرائب.

المصادر

المصادر العربية

1. أحمد سلامي، محمد شيخي "الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)"،الجزائر، مجلة الباحث، العدد (13),2013.
2. فاطمة ابراهيم خلف , السياسة المالية والفساد المالي والاداري دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980- 2008, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد (7),2011.
3. جريدة الوقائع ,القوانين والتشريعات العراقية , مجموعة قوانين الضرائب, الملكية القانونية , بغداد , 2010.
4. ناجي رديس عبد السعيدي, الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 2003 – 2014, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية, العدد(21) 2017.
5. أحمد عبد الموجود عبداللطيف," تقلبات سعر صرف الدولار واثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو أوبك", دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2016.
6. أديب قاسم شندي , واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية,المجلد(1) , العدد(1), 2009.
7. باسم خميس عبيد , " تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2016), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (9), العدد(19), 2017.
8. البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , بغداد , سنوات مختلفة , صفحات متفرقة.
9. حازم صكبان حسن, مناهل مصطفى عبدالحميد," دراسة تحليلية لواقع النظام بالضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة 2004-2020" مجلة كلية دجلة الجامعة, المجلد(6).
10. سعد عبدالكريم حماد, وايمان خميس," قياس وتحليل اثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004- 2019, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد(1), العدد(2), 2021.
11. سليمان اللوزي, فيصل مراد," ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق", دار ميسرة, 2011 .
12. محمد حسن القاضي," الادارة المالية العامة", الاكاديميون للنشر والتوزيع , الأردن, 2014.

المصادر الانكليزية:

[1])Masson, Paul, (2000), Fiscal Policy and Growth in the Context of European Integration, National Bank of Belgium, NBB working paper, Brussels, No.7.